حرب السـردیات الأمنية في مصـر: الأمن والخوف والسلطة من مبارك إلى السيسي

مقال: مؤمن أشرف

حرب السرديات الأمنية في مصر: الأمن والخوف والسلطة من مبارك إلى السيسي

مؤمن أشرف

باحث دراسات عليا بقسم العلوم السياسية بجامعة
Ludwig Maximilian University of Munich

في صيف سياسي مشتعل في يوليو 2013، خرج عبد الفتاح السيسي، حين كان لا يزال وزيرًا للدفاع، أمام الكاميرات موجّهًا دعوة مباشرة إلى الشعب المصري: "أنا بطلب من المصريين طلب، يوم الجمعة القادمة، لا بُدَّ من نزول كل المصريين الشرفاء الأمناء، ينزلوا ليه؟ ينزلوا عشان يدوني تفويض وأمر، بإني أواجه العنف والإرهاب المحتمل".

لم يكن ذلك النداء الأول من نوعه في التاريخ السياسي المصري؛ فقد سبقه آخرون في استخدام الخطاب المباشر لاستدعاء الشارع في لحظات تحوّل. إلا أنَّ ما جرى في تلك اللحظة لم يكن مجرد خطاب عابر، بل كان إعلانًا ضمنيًّا لبداية مرحلة جديدة في علاقة الدولة بالمجتمع، مرحلة تعيد تشكيل مفهوم الأمن وجدلية السلطة والخوف في المجال العام، وهي المرحلة التي لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا.

الانتفاضة التي أطاحت بحسني مبارك عام 2011 مثّلت ولو للحظة، بصيص أمل بإمكانية التحوّل إلى نظام مدني ديمقراطي في بلد حُكم لعقود من قبل المؤسسة العسكرية. غير أنَّ المسار انقلب تدريجيًّا مع حلول صيف 2013، حيث أعيد ترتيب المشهد العام حول فكرة مركزية: بقاء الدولة، لا إصلاحها. وهنا، أعاد السيسي صياغة القمع السياسي بوصفه "حربًا شعبية على الإرهاب"، وتمت شيطنة مؤيدي الرئيس المنتخب محمد مرسي باعتبارهم يمثلون تهديدًا وجوديًّا.

ما جرى لم يكن فقط إعادة ترتيب للمفردات، بل كان عودة صارمة للعقلية الأمنية التي تأسّس عليها الحكم في مصر منذ عقود. وسرعان ما تبدّل الخطاب السياسي العام من حديثٍ عن "الاستقرار" في عهد مبارك، إلى فوضى خطابية بعد الثورة، ثم إلى حزم أمني جامد بعد الانقلاب. هكذا، استُدعي الأمن لا كوظيفة مؤسسية، بل كأيديولوجيا سياسية.

تسعى هذه المقالة إلى تتبّع مسار تحوّل السرديات الأمنية في مصر، قبل وبعد انقلاب 2013، وتفكيك الكيفية التي بات فيها الخوف من الإرهاب والفوضى مبرّرًا مركزيًّا لنظام سلطوي أعيد ترسيخه بوجه جديد منذ 2014.

الأمن في عهد مبارك: الاستقرار مقابل الحرية

على مدى ثلاثة عقود، نجح نظام حسني مبارك في تكريس سردية أمنية محورية: الاستقرار هو الغاية العليا، مهما كان الثمن. فمنذ اغتيال السادات على يد إسلاميين عام 1981، حُكمت مصر تحت حالة طوارئ شبه دائمة. وبموجب هذه الحالة، تأسس منطق مفاده أنَّ البلاد تتعرض لتهديد دائم من الداخل، وبالتالي فإنَّ الاستثناء القانوني أصبح القاعدة.

كانت جماعة الإخوان المسلمين -وهي آنذاك أكبر تنظيم معارض- محظورة بحكم الواقع، ومصنفة بصورة مستمرة على أنَّها تهديد لوحدة البلاد. وبالاستناد إلى هذا الخطر المزعوم، جرى تبرير استمرار قانون الطوارئ لسنوات طويلة، وتحوّل "مكافحة الإرهاب" إلى مظلة تُرتكب تحتها انتهاكات ممنهجة للحقوق والحريات. توسعت سلطات الأجهزة الأمنية، وتجاوزت صلاحيات القضاء الطبيعي، فباتت المحاكم العسكرية هي الوجه المؤسسي للقمع، حيث لا فرق بين معارض سلمي ومسلّح في قاموس الدولة.

تميّز خطاب مبارك الأمني بتركيزه شبه الحصري على التهديد الداخلي. فبعد توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل، لم يعُد الخطاب الرسمي يركّز على الأعداء الخارجيين، بل صبّ اهتمامه على التهديدات التي تأتي من الداخل، وعلى رأسها الحركات الإسلامية. خلال التسعينيات، واجهت الدولة تمردًا مسلحًا بالفعل، غير أنَّ النظام استثمر هذا التهديد لتوسيع نطاق القمع، حيث شمل ذلك الحركات المدنية، والنشطاء الحقوقيين، والصحفيين المستقلين.

مع الوقت، أصبح تعريف "الإرهاب" في الخطاب الرسمي والقانوني غامضًا وفضفاضًا إلى درجة تماهى فيها النشاط السياسي مع التهديد الأمني. وبهذا المعنى، لم تعد السردية الأمنية تستهدف فقط الإسلاميين، بل شملت كذلك التيارات الديموقراطية، والمنظمات الحقوقية، وكل من تحدّى منطق الدولة.

وفي خضم هذا التوسّع، رسم مبارك لنفسه صورة "حامي الأمة"، وساندته في ذلك وسائل الإعلام الرسمية التي صاغت خطابًا يحذّر من أنَّ أي تخفيف للقبضة الأمنية سيقود حتمًا إلى فوضى شاملة. وهكذا، تمركزت الدولة حول مفهوم أمني محوري، صارت فيه الحريات العامة بمثابة تهديدات مستترة، يجب السيطرة عليها باسم النظام والاستقرار. حتى المجتمع المدني، وإن كان موجودًا، فقد حوصر بخطاب يتّهمه بالعمالة أو بتهديد الأمن القومي إذا ما انتقد السلطة.

ومع دخول الألفية الجديدة، ترسّخ خطاب مبارك الأمني على شكل تعاقد غير معلن: القبول بالحد الأدنى من الاستقرار مقابل التخلّي عن المطالبة بالحريات السياسية. وصيغت الهوية الوطنية ضمن سردية تحاصرها "قوى التطرف"، وتحتاج إلى زعامة حاسمة تحميها من الانهيار. داخليًّا، منح هذا الخطاب مبارك شرعية مستمرّة لحكمه، وخارجيًّا، عزّز مكانته كحليف موثوق في الحرب على الإرهاب، خصوصًا لدى الولايات المتحدة، التي استمرت في دعمه سياسيًّا واقتصاديًّا رغم الطبيعة الاستبدادية لحكمه.

لكن المفارقة الكبرى أنَّ هذه "الحالة الاستثنائية" التي امتدت لعقود كانت تُنتج تدريجيًّا شروط نهايتها. ففي يناير 2011، عندما هتف الناس "عيش، حرية، عدالة اجتماعية"، لم يكن ذلك مجرد احتجاج اجتماعي، بل كان رفضًا واضحًا لمعادلة الأمن مقابل الحقوق. في تلك اللحظة، انهار خطاب الخوف أمام وعد شعبي بواقع جديد، واقع تَستردّ فيه الجماعة السياسية زمام المبادرة، ولو مؤقتًا.

سرديّات متنافسة في عهد مرسي

في أعقاب ثورة 2011، ظهرت فجوة زمنية نادرة، سمحت بطرح رؤى متباينة حول هوية الدولة المصرية ومسارها. لفترة قصيرة، بدا وكأن الفضاء العام قد انفتح أمام سرديات متنافسة، لكل منها تصور مختلف عن طبيعة الدولة، وعلاقة السلطة بالمجتمع، وحدود الأمن. فبينما حافظ المجلس العسكري، الذي تولّى إدارة المرحلة الانتقالية، على قانون الطوارئ لفترة وجيزة، أُجبر في النهاية على رفعه عام 2012 استجابة للضغط الشعبي. وهكذا، عاشت مصر نحو ثلاثة عشر شهرًا دون قانون طوارئ، في تجربة استثنائية من حيث اتساع حرية النقاش السياسي وتقلص الخطوط الحمراء التي طالما قيّدت الإعلام والمجال العام.

في هذا السياق، فاز محمد مرسي، مرشّح جماعة الإخوان المسلمين، بأول انتخابات رئاسية حرّة تشهدها البلاد. إلا أنَّ فترته الرئاسية القصيرة، التي لم تتجاوز عامًا واحدًا، لم تكن سوى مرحلة انتقالية مشحونة، لم تنجح في إعادة تعريف السردية الأمنية بشكل جوهري، بل كشفت عن عمق التوترات البنيوية التي تعانيها الدولة.

منذ لحظة تسلّمه المنصب، وجد مرسي نفسه محاطًا بشكوك دائمة من قبل بنية الدولة العميقة، التي تمثّلت في الجيش، والأجهزة الأمنية، والاستخبارات، وهي مؤسسات لم تُمسّ منذ عقود، ولم تُبدِ استعدادًا حقيقيًّا لتقبّل رئيس مدني ذي خلفية إسلامية. على مستوى الخطاب، حاول مرسي تبني لغة تصالحية تعكس التزامًا بالتحول الديموقراطي، وامتنع عن تفعيل أدوات القمع التقليدية. لم يُعِد فورًا العمل بقانون الطوارئ على المستوى الوطني، واستخدمه لاحقًا لفترة محدودة في بعض المدن، أثناء موجات عنف شهدتها البلاد مطلع 2013.

لكن هذا التحفّظ لم يكن كافيًا لضبط إيقاع المشهد. فالآلة الإعلامية، التي لم تكن خاضعة لسيطرته، سرعان ما تحولت إلى مساحة مفتوحة للنقد اللاذع، بل والسخرية العلنية، في مشهد لم يكن ممكنًا في عهد مبارك. الانفتاح الإعلامي هذا كشف عن جانب تحرري لم تشهده مصر منذ عقود، لكنه في ذات الوقت عمّق حالة الاستقطاب، إذ برزت سرديات سياسية متناحرة، كل منها تزعم امتلاك الحقيقة حول من يهدد مستقبل البلاد.

على المستوى الأمني، واجهت حكومة مرسي تحديات ملموسة، لا سيّما في سيناء، التي شهدت تصاعدًا ملحوظًا في نشاط الجماعات الجهادية بعد 2011. وقد مثّل الهجوم الذي أودى بحياة 16 جنديًا في أغسطس 2012 لحظة فارقة، دفعت بالرئيس إلى إطلاق عملية عسكرية تستهدف المجموعات المسلحة. بالتوازي، سعى إلى معالجة البُعد التنموي للأزمة من خلال تخصيص موارد لدعم البنية التحتية وتحسين ظروف المعيشة. لكن هذه المبادرات اصطدمت بحاجز عدم الثقة المتبادل بين جماعة الإخوان والمؤسسة العسكرية، مما حوّل مرسي إلى رئيس مدني يضطر إلى تفويض الملفات الأمنية الحساسة إلى نفس الأجهزة التي طالما حكمت بمعزل عن الرقابة المدنية. وهكذا، لم يحدث تحول حقيقي في العقيدة الأمنية للدولة، بل جرى تحييد الرئيس عن مساحات النفوذ الأكثر حساسية، واحتُفظ بالبنية القديمة كما هي، بما في ذلك سياسات إدارة الأمن في سيناء والعلاقة مع إسرائيل.

في مواجهة هذا الواقع، حاول مرسي والإخوان تقديم سردية سياسية ترى في أنفسهم حماةً لمكتسبات ثورة 2011، وأنَّهم بصدد تطهير مؤسسات الدولة من بقايا النظام السابق. هذا التوجّه بلغ ذروته في نوفمبر 2012 حين أصدر مرسي إعلانًا دستوريًّا يمنحه سلطات استثنائية مؤقتة، بدعوى حماية البرلمان والجمعية التأسيسية من تدخلات القضاء الموروث من عهد مبارك. لكن هذه الخطوة، بدل أن تُقرأ كإجراء وقائي، فُسّرت من قبل خصومه على أنَّها إشارة إلى نيّات استبدادية، تغلّف برداء ديني. وسرعان ما تعززت هذه القراءة في الخطاب العام، إذ أعاد معارضوه تصويره في هيئة طاغية إسلامي يسعى إلى "أخونة" الدولة وفرض هوية دينية تُقصي الآخر.

في هذا المناخ، انقسمت مصر على ذاتها. سردية الإخوان تمسّكت بفكرة "الشرعية"، وقدّمت وجود مرسي في السلطة كشرط للاستقرار المؤسسي واستكمال الانتقال الديموقراطي. مقابل ذلك، كانت هناك سردية مناوئة، صاغتها أطراف متنوعة من المعارضة، ورُوّجت عبر الإعلام الخاص، ترى أنَّ الدولة ذاتها باتت في خطر تحت حكم جماعة ذات مشروع أيديولوجي غامض، لا يعترف بتعدديّة الدولة الحديثة، وقد يدفع بالبلاد نحو عزلة إقليمية ودولية. في خضمّ هذا الاستقطاب، بدأت تُنسَج روايات تُحمّل مرسي مسؤولية كل

أزمة أمنية أو اقتصادية، وتربطه بتحالفات خارجية -سواء مع قطر، أو حركة حماس، أو حتى الولايات المتحدة- باعتباره ينفّذ أجندات لا تصبّ في مصلحة مصر.

وهكذا، انقلبت معادلة "الأمن ضد المعارضة"، التي كانت إحدى ركائز حكم مبارك، لتُستخدم هذه المرة ضد رئيس مدني منتخب. فبدل أن تكون الأجهزة الأمنية أداة في يد السلطة السياسية، أصبحت طرفًا مستقلًا يُقاوِم السلطة إن لم تكن على هواه، ويعيد توجيه خطاب "حماية الدولة" ليُبرر تهميش القيادة المدنية.

في ظل هذا الانقسام، بات تدخل الجيش مسألة وقت. وعندما أعلن السيسي، بصفته وزيرًا للدفاع، "خارطة طريق" بعد احتجاجات 30 يونيو، كان يُقدّم نفسه على أنَّه يستجيب لإرادة شعبية واسعة. إلا أنَّ ما كان يُطرح كاستجابة لمطالب الجماهير، كان في جوهره عودة إلى المنطق الأمني المجرّب: البلاد على حافة الانهيار، والجيش هو المنقذ الأخير.

وبعد الإطاحة بمرسي، لم يتأخر النظام الجديد في إعادة إحياء خطاب "الحرب على الإرهاب". الإخوان الذين كانوا قبل عام فقط يتصدرون السلطة، أُعيد تصويرهم كعدو داخلي وجودي. وفي غضون أسابيع، تحوّل هذا الخطاب إلى ممارسة دامية: مجزرة رابعة في أغسطس 2013، التي قُتل فيها المئات، لم تُقدَّم باعتبارها مأساة وطنية، بل كمحطة ضرورية في "تطهير" البلاد من خطر وجودي.

تجربة مصر مع التعددية السياسية لم تدم أكثر من عامين. لكنّ المفارقة أنَّ العقيدة الأمنية التي كانت من المفترض أن تكون موضوعًا للمراجعة، لم تَعُد فحسب، بل ترسّخت بشكل أشمل وأكثر تغلغلًا في نسيج الدولة بعد 2014. هذه العودة لم تكن فقط في شكلها المؤسسي، بل في السردية العامة التي تضع الأمن في مواجهة مستمرة مع السياسة، وتعيد تعريف المجال العام من جديد، ليس كميدان للجدل والتفاوض، بل كحيّز خاضع لإدارة أمنية شاملة.

الخوف كأساس للحكم: النموذج الأمني للسيسي

مع تسلّم عبد الفتاح السيسي رسميًّا مقاليد الحكم في عام 2014، بات واضحًا أنَّ شرعيته لن تُبنى على تفويض انتخابي أو برنامج سياسي، بل على سردية أمنية محكمة. في جوهر هذه السردية، ثنائية حادة تُقصي أي منطقة رمادية: إما النظام أو الفوضى، إما الدولة أو الانهيار، ولا بديل عن دولة أمنية قوية بقيادته لضمان الخيار الأول. لقد صيغ هذا المنطق بعناية منذ الأيام الأولى للانقلاب، ثم جرى ترسيخه لاحقًا من خلال مزيج منظّم من الدعاية، والتشريعات القانونية، والاستخدام الممنهج للقوة. لم يكن الأمن مجرّد أداة لضبط المجال العام، بل أصبح اللغة الوحيدة التي تتحدث بها الدولة، وهي لغة تُلزم الجميع بتحديد موقعهم ضمن معسكرين لا ثالث لهما: "المصريين الشرفاء" أو "أعداء الوطن".

لقد كان هذا التصوّر حاضرًا منذ خطاب السيسي في يوليو 2013، حين فرّق بوضوح بين الشعب وبين من وصفهم بـ "معسكر العنف والإرهاب". ومنذ ذلك الحين، لم يتوقف هذا الخط الفاصل عن الاتساع. بنهاية عام 2013، أُعلن رسميًّا تصنيف جماعة الإخوان المسلمين منظمة إرهابية، رغم تاريخها الطويل كقوة اجتماعية وسياسية فاعلة في المجال المصري. ومع مطلع عام 2014، كانت موجة الاعتقالات قد بلغت ذروتها، حيث امتلأت السجون بعشرات الآلاف من المعتقلين، أغلبهم من الإسلاميين، وقد وُجّهت إليهم تهم فضفاضة تتعلق بالإرهاب أو التحريض على الدولة.

لكن هذا التوسّع لم يقتصر على جماعة بعينها. فقد امتد لاحقًا ليطال النشطاء الليبراليين والعلمانيين، بل حتى أولئك الذين كانوا يومًا من دعاة التغيير السلمي وحقوق الإنسان. باتت المعارضة، بكل أطيافها، تُدرج تحت بند "التهديد الأمني"، وبدأ خطاب الدولة يقدّم كل نقد سياسي أو تحرّك مدني باعتباره جزءًا من مؤامرة كبرى تستهدف زعزعة استقرار البلاد. وقد وثّقت منظمات حقوقية هذا التوجّه، مشيرة إلى تزايد سيطرة الأجهزة الاستخباراتية على الإعلام، واستخدامها كمنصة لنشر تصور مفاده أنَّ ثمة شبكة متشابكة من الأعداء -من إسلاميين، إلى صحفيين، إلى منظمات مجتمع مدني- جميعهم يتحركون وفق أجندة معادية للدولة المصرية.

هذا التوجّه بلغ ذروته في إنتاج وزارة الداخلية لفيلم دعائي عام 2018 بعنوان "خيوط العنكبوت"، جمع بين تنظيم الدولة الإسلامية، وجماعة الإخوان، ومنظمات حقوقية دولية مثل "هيومن رايتس ووتش"، بل وحتى منظمات المجتمع المدني المحلية، في سردية واحدة متماسكة تصوّر الجميع كأجزاء ضمن شبكة تخريبية واحدة. هذا الخطاب، الذي يستحضر سمات "أورويلية"* صريحة، ألغى أي إمكانية للفصل بين المعارضة السياسية والعمل التخريبي، وجعل من المجال العام ساحة مغلقة تُعامل فيها كل الأصوات المستقلة على أنَّها تهديد مباشر للأمن القومي.

ولم يكن هذا التحوّل في مستوى الخطاب فحسب، بل انسحب أيضًا على بنية القانون نفسه. فمع بداية العهد الجديد، أُعيدت صياغة الإطار القانوني بشكل يعكس أولويات النظام الأمنية. قانون التظاهر الصادر في نوفمبر 2013 فعليًّا منع كل أشكال الاحتجاج السلمي، بينما أدخل قانون مكافحة الإرهاب لعام 2015 تعريفًا موسّعًا وغامضًا لـ "العمل الإرهابي"، يتيح تصنيف أي نشاط صحفي أو تحرك سياسي خارج مظلة الدولة كجريمة أمنية. وفي عام 2017، تم تمرير قانون جديد للجمعيات الأهلية، قُيّدت بموجبه أنشطة المجتمع المدني بشكل شبه كامل، وفق منطق أمني يفترض مسبقًا أنَّ هذه المنظمات قد تكون أذرعًا أجنبية تستهدف زعزعة الاستقرار.

وفي إبريل 2017، فُرضت حالة طوارئ عامة في البلاد، واستُند حينها إلى وقوع هجمات إرهابية لتبرير هذا الإجراء. لكن اللافت أنَّ هذه الحالة استُبقيت وتم تمديدها دوريًّا كل ثلاثة أشهر، مما أعاد الدولة إلى حالة الطوارئ القانونية بعد أن كانت قد ظلت في واقع الأمر تحكم بمنطقها غير المُعلَن لسنوات. وقد أشار عدد من المراقبين إلى أنَّ الخطاب الأمني المستمر بشأن "الإرهاب الإسلامي" قد استخدم كذريعة لتبرير تدابير استبدادية واسعة، وضبط المجال السياسي والمدني بما ينسجم مع العقيدة الأمنية الجديدة - القديمة في نفس الوقت.

أوجه الشبه بين هذا النموذج ونموذج مبارك لا يمكن إنكارها، لكنّ الفارق أنَّ النموذج الجديد أكثر شمولًا وأقل تسامحًا. فبينما كان مبارك يُحافظ على واجهة سياسية محدودة -مع هامش مقيد للمجتمع المدني والإعلام- فإنَّ ما جرى بعد 2014 هو إغلاق منهجي لكل ما تبقى من ذلك الهامش، وتحويل الأمن إلى عقيدة شاملة تُدار بها الدولة، وتُعاد عبرها صياغة العلاقة بين المواطن، والسياسة، والوطن.

إعادة سردية "الحرب على الإرهاب"

في صلب السردية الأمنية التي تشكّلت بعد عام 2013، لم يكن الإرهاب مجرد خطر ظرفي أو طارئ أمني محدود النطاق، بل أصبح إطارًا شاملًا لإعادة تعريف السياسة ذاتها. لم تُقدَّم الحرب ضد الإرهاب بوصفها معركة عسكرية فحسب، بل باعتبارها حربًا وجودية ضد كل ما قد يُهدد استقرار الدولة – بما في ذلك، وربما على رأس ذلك، فكرة المعارضة ذاتها. وهكذا، لم يتردد عبد الفتاح السيسي في أن يضع نفسه في قلب هذه الحرب، لا فقط كرئيس، بل كقائد ميداني يخوض معركة طويلة ضد تهديد متجذر في التاريخ الحديث لمصر.

في خطاباته الرسمية، جرى بناء صورة السيسي باعتباره رجل المرحلة، القادر على مواجهة خليط من الأخطار المترابطة: الإرهاب، الفوضى، التخريب، والتدخلات الأجنبية. ومع بدايات عهده، وسّع السيسي أفق التهديد ليشمل ما هو أعمق زمنيًّا، حين أشار إلى أنَّ مصر تتعرّض للإرهاب "منذ عشرينيات القرن الماضي"، في إحالة واضحة إلى لحظة تأسيس جماعة الإخوان المسلمين عام 1928. وبهذا التوسيع الرمزي، لم تُحمّل الجماعة فقط مسؤولية ما جرى بعد الثورة، بل وُضعت في موقع "الخطيئة الأصلية" التي بدأ معها انحراف التاريخ الوطني، كما لو كانت هي المنبع الأول لكل ما لحق لاحقًا من عنف وتطرف.

هذا التأطير التاريخي، وإن بدا متماسكًا ضمن منطق الدولة الأمنية، ساهم في تكريس موقع الجماعة كعدو مطلق لا مجال لمصالحته. وبحلول 2014، باتت الإخوان -لا فقط في خطاب السلطة، بل في المزاج العام الذي ساهمت أجهزة الإعلام في صناعته- خارج حدود أي تسوية سياسية ممكنة.

في الوقت ذاته، لم تكن البيئة الميدانية خالية من العنف الفعلي. فقد شهدت البلاد، خاصة في شمال سيناء، تصاعدًا ملحوظًا في وتيرة العمليات المسلحة بعد الانقلاب. إذ حوّلت الجماعات الجهادية، التي كانت تركّز سابقًا على مواجهة إسرائيل، أسلحتها إلى الداخل، مستهدفة الجيش والشرطة. وبحلول أواخر عام 2014، أعلنت الجماعة الرئيسية المسلحة في سيناء ولاءها لتنظيم الدولة الإسلامية، واتخذت اسم "ولاية سيناء". ومع الهجمات الكبرى -كسقوط الطائرة الروسية عام 2015، أو مذبحة مسجد الروضة في 2017- بدا أنَّ التهديد لم يعد رمزيًّا، بل ماديًّا ودمويًّا وصادمًا للرأي العام.

هذه الهجمات، مهما كان السياق الذي أنتجها، استُثمرت بالكامل في خطاب النظام. كل حادثة باتت تشكّل فرصة لتكثيف الرسالة الأمنية: الإرهاب ليس في الأطراف فحسب، بل في كل مكان. وفي بداية عام 2018، أطلق النظام عملية عسكرية واسعة النطاق تحت اسم "العملية الشاملة سيناء 2018"، شاركت فيها قوات برية وجوية وبحرية، وامتدت جغرافيًّا من سيناء إلى الدلتا إلى الصحراء الغربية، في رسم مقصود لحدود حرب وطنية لا جغرافيا لها.

اللغة الرسمية التي رافقت العملية لم تكن عسكرية بقدر ما كانت وجودية. فقد صُوّر العدو على أنَّه كامن في الداخل، في كل مكان، وعلى نحو يستوجب التعبئة الشاملة. ومن الناحية العملية، شهدت الحملة استخدام أدوات أمنية بالغة الشدة: من حظر التجوال في مناطق واسعة، إلى عمليات إخلاء قسري، واستخدام مكثّف للأسلحة الثقيلة، وتعتيم إعلامي كامل على مجريات ما يحدث. لقد كانت حربًا لا تُخاض في ساحات قتال مفتوحة، بل في فضاء داخلي تُعاد فيه صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع من جديد.

وبالرغم من أنَّ الحرب على الإرهاب قدّمت نفسها كضرورة وطنية، إلا أنَّ توقيت الحملة في أوائل 2018 لم يخلُ من دلالات سياسية. فقد تزامنت مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية، التي لم يكن فيها منافسون حقيقيون. وقد عبّر أحد اللواءات المتقاعدين عن الأمر بوضوح حين وصف العملية بأنَّها "ضربة استباقية" ضد الجماعات الإرهابية، في وقت بدا فيه أنَّ النظام يسعى إلى خلق لحظة تعبئة وطنية تُحشد فيها الطاقات خلف القيادة، وتُغلّف بها الانتخابات التي جرى التحكم في مسارها بالكامل.

وبهذا المعنى، لم تكن الحرب على الإرهاب مجرد سياسة أمنية تُدار بالأجهزة، بل تحوّلت إلى مسرح سياسي وظيفته تبرير استمرار النظام، وتوجيه الانتباه بعيدًا عن الأزمات البنيوية: من التدهور الاقتصادي إلى غياب المنافسة السياسية. لقد أصبح "الأمن" هو المادة الخام التي يُعاد تشكيل المجال العام بها، واللغة الوحيدة التي تُفهم بها الشرعية، لا في ماضيها ولا في مستقبلها، بل في حاضرها المستمر كحالة طوارئ دائمة.

توسيع نطاق التهديد الأمني إلى ما بعد الإسلاميين

ما بات يميز الخطاب الأمني بعد 2014، مقارنةً بالمراحل السابقة، ليس فقط شدته أو نزعته القمعية، بل طبيعته الشمولية واتساع نطاقه الزمني والمعنوي. لقد خرج هذا الخطاب من إطاره التقليدي الذي كان يركّز على الجماعات الإسلامية المسلحة إلى مجال أكثر تجريدًا، تُختزل فيه المعارضة كلها ضمن مشهد تهديد دائم ومركّب. توسعت قائمة "الأعداء" المفترضين بصورة لافتة، لتشمل ليس فقط من يحملون السلاح، بل كل من يُشتبه في أنَّه يسهم -ولو بشكل رمزي أو خطابي- في إضعاف هيبة الدولة أو التشكيك في سرديتها.

في هذا السياق، بدأ النظام في الترويج لفكرة "حروب الجيل الرابع"، وهي تسمية غير دقيقة لكنها ذات فعالية رمزية عالية، إذ تشير إلى نوع من الحرب غير التقليدية تُشنّ لا بالسلاح فقط، بل عبر الشائعات، وتأليب الرأي العام، وإضعاف الوعي الجمعي. وقد استخدم السيسي هذه المفاهيم مرارًا، محذرًا من أنَّ "الوعي" هو ساحة المعركة الحقيقية، وأنَّ الخطر لم يعد يقتصر على الخارج، بل بات كامنًا في الداخل، في الأفكار، وفي الكلام، وفيمن يُصغِي لمصادر أخرى غير صوت الدولة.

هذا التحوّل النظري سرعان ما انعكس على ممارسات ملموسة: إذ تحوّلت تحذيرات النظام إلى خطاب تعبوي موجه للمجتمع بأسره، مفاده أنَّ الدولة محاصَرة من الداخل، وأنَّ الخطر لم يعد فقط في العبوات الناسفة، بل في التغريدة، وفي البث المباشر، وفي المعلومة التي تُنشر بلا ترخيص. بدأت المناهج الدراسية والبرامج الحوارية وخطب الجمعة تتعامل مع الشائعات و"المعلومات الكاذبة" بوصفها أدوات هدم استراتيجي، وراح الخطاب الديني يتماهى تدريجيًّا مع لغة الدولة، يجرّم النقد، ويجرّد المعلومة من مشروعيتها ما لم تأتِ من القنوات الرسمية. هكذا تبلورت حالة ما يمكن وصفه بأمننة المعرفة، حيث لم تعد حرية التعبير حقًّا، بل احتمالًا للعدوى.

وتشير تحليلات متعددة إلى أنَّ هذه النظرية -أي "حروب الجيل الرابع"- باتت تُستخدم كإطار شامل لنزع الشرعية عن كل أشكال المعارضة، وتبرير المراقبة، والرقابة، والملاحقة. فالصحفي الذي ينشر تقريرًا عن انتهاك أمني، والناشط الذي يدعو لوقفة احتجاجية، باتا يُصنّفان في الرواية الرسمية كجزء من "شبكة" تتآمر على الدولة، أو كأدوات لتنظيمات إرهابية تعمل تحت الأرض. لم يعد الأمر مرتبطًا بانتماء أيديولوجي أو نشاط سياسي واضح، بل بكيفية تأويل الفعل ذاته، وفي ظل الخطاب الأمني الشامل، لم يعد هناك مجال لأي تأويل بريء.

ومن خلال دمج المعارضة السياسية مع تهمة الخيانة، أُعيد رسم حدود المجال العام بشكل جعل من الانتقاد العلني، أو حتى السخرية، فعلًا مجرمًا. وبحلول 2018، كانت السجون قد امتلأت بأسماء لم يُعرف عنها يومًا أي تعاطف مع الإسلاميين: صحفيون، فنانات، مؤثرون على مواقع التواصل، بعضهم من رموز الثورة أنفسهم. تُهمهم كانت تتراوح بين "نشر أخبار كاذبة" و"الانضمام إلى جماعة إرهابية"، وهي تُهمٌ ذات طبيعة مطاطية، تمكّن الدولة من استيعاب الجميع في إطار قانوني واحد.

ومن بين الأمثلة التي تكشف مدى اتساع هذا الخطاب، تبرز القضية رقم 441 لسنة 2018، التي شملت صحفيين ومثقفين لا علاقة لهم بجماعة الإخوان، بل كانوا في أحيان كثيرة من معارضيها. ورغم ذلك، وُصِفوا بأنَّهم "جناح إعلامي" للجماعة لمجرد تناولهم قضايا لا تُرضي الدولة. هنا، لم يكن المطلوب فقط إسكات الصوت، بل وصمه، وإفراغه من أي مشروعية سياسية أو أخلاقية.

لكن هذا التصوّر الأمني لم يُحبس داخل حدود الداخل الوطني، بل ارتبط أيضًا بخطاب إقليمي موسّع. فغالبًا ما يُقدَّم الخصوم المحليون على أنَّهم امتداد لقوى خارجية، سواء قطر، أو تركيا، أو منظمات غربية. بهذا المعنى، يُستعاد منطق "الحصار الوطني"، الذي لطالما كان جزءًا من أدوات تعبئة النظام في لحظات التوتر. وعندما شاركت مصر في حصار قطر عام 2017، جرى ذلك بوصفه خطوة دفاعية ضد خطر يُهدد الأمة. حتى انتقادات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لانقلاب السيسي لم تُقرأ في سياق الخلاف الدبلوماسي، بل كدليل إضافي على وجود شبكة إقليمية واحدة تسعى لإسقاط الدولة المصرية من الداخل.

ولم تسلم من هذا الخطاب حتى المنظمات الحقوقية والإعلامية الغربية. فقد اتُّهمت منظمات مثل "هيومن رايتس ووتش" و"بي بي سي" بنشر معلومات مضللة ضمن "مؤامرة" تهدف إلى زعزعة الاستقرار. ولعل الفيديو الشهير "خيوط العنكبوت"، الذي أنتجته وزارة الداخلية، يُجسد هذا الخيال الأمني: إذ جُمِع فيه تنظيم داعش، مع الإخوان، مع منظمات حقوقية غربية، في شبكة واحدة تُرسم بعناية لإيصال رسالة بسيطة ومباشرة: مصر تحت الحصار.

في ظل هذا التصور، يُعاد تشكيل الوطنية نفسها. فأن تكون مواطنًا صالحًا يعني أن تتبنى الرواية الرسمية، أن تحذر من "الآخر"، أن تتجنب النقد، وأن تلتف حول "القيادة"، والجيش، والعلم. أي خروج عن هذه الصيغة يُصنّف تلقائيًّا كخيانة. وهكذا، لم يعد الخلاف السياسي مجرد اختلاف في الرأي أو الرؤية، بل خطر وجودي يستدعي الإقصاء، وربما السجن.

الإعلام وتواطؤ النخب

لم يكن تشكّل الخطاب الأمني الجديد بعد 2013 عملية عشوائية أو انعكاسًا تلقائيًّا لاضطراب سياسي، بل كان مشروعًا واعيًا تقوده الدولة من أعلى، جرى توسيعه وترسيخه بمشاركة مؤسسات الدولة المختلفة وعدد من النخب الاجتماعية المؤثرة. وقد كان الإعلام، بشقيه الرسمي والخاص، أحد أهم أعمدة هذا البناء، ليس فقط كأداة لنقل الرسائل، بل كبنية توليد وإعادة إنتاج المعنى السياسي.

في الأشهر التي تلت الانقلاب، سُرعان ما أُغلقت القنوات والمنصات الإعلامية التي رفضت تدخل الجيش أو تجرأت على تقديم رواية مغايرة. وبحلول سبتمبر 2013، كانت القنوات المرتبطة بجماعة الإخوان قد أُغلقت بالكامل، وكذلك مكتب قناة الجزيرة في القاهرة، والذي كانت تنظر إليه السلطات باعتباره ذراعًا إعلاميًّا لخصم إقليمي. ومنذ ذلك الحين، بدأ نفوذ الدولة في الإعلام يتسع بطريقة منهجية، حتى باتت السيطرة شبه كاملة.

بين عامي 2015 و2017، استحوذت شركات مرتبطة بالأجهزة السيادية على حصص في مؤسسات إعلامية بارزة، ما جعل القطاع الإعلامي، من الناحية الفعلية، تحت إدارة أمنية. لم يكن المطلوب فقط منع النقد، بل إنتاج خطاب موحد يكرّس سردية الدولة. في غرف الأخبار، صار من المفهوم ضمنًا ما يمكن وما لا يمكن الحديث عنه. لم تكن هناك حاجة إلى رقابة مباشرة بقدر ما تولّدت رقابة ذاتية مستبطَنة لدى الصحفيين أنفسهم، بعد أن أصبح انتقاد الجيش أو شخص الرئيس خارج حدود الممكن المهني.

في مقابل هذا التضييق، سُمح بجرعات يومية من التمجيد والتكرار الخطابي: تمجيد العمليات العسكرية، تشويه صورة المعارضة، وإبراز المشاريع الكبرى كملاحم إنقاذ وطني. تحوّل مقدمو البرامج الحوارية إلى ما يشبه المتحدثين غير الرسميين باسم الدولة، يُعيدون اجترار خطاب "الحرب على الإرهاب" و"الخونة والعملاء"، وهو توصيف فضفاض طال كل من عبّر عن رأي مخالف، من الإسلاميين إلى الليبراليين.

وعندما كانت تقع هجمات مسلحة، كانت التغطية الإعلامية تتحوّل إلى حالة تعبئة، حيث تتكرّر الصور والعبارات نفسها: موسيقى درامية، مشاهد أعلام، تقارير من الميدان، وتعليقات تصف الدولة بأنَّها "تخوض معركة مصيرية". أما إذا تعلق الأمر بضحايا من المدنيين أو تقارير موثقة عن انتهاكات أمنية، فإنَّ التغطية إما تُحجَب تمامًا أو تُفلتر وفق الرواية الرسمية. في هذا السياق، لم تعد السيطرة على الإعلام مجرد أداة دعم سياسي، بل باتت جزءًا من المعمار الأمني ذاته.

لم تقتصر المشاركة في صناعة هذا الخطاب على الإعلام. المؤسسة العسكرية، وقد باتت المكون الأبرز في الدولة، لعبت دورًا فاعلًا في بناء هذه السردية من الداخل. فالسيسي، بصفته جنرالًا سابقًا، جلب معه منطق المؤسسة إلى الفضاء السياسي، وأحاط نفسه بزملائه من الضباط في مختلف مواقع السلطة. وزارتا الداخلية والمخابرات العامة، اللتان ظلّتا لسنوات مراكز ثقل داخلية، ساهمتا في إدارة الحملات الإعلامية، وتولّت كل منهما ترويج رسائل تصبّ في رسم مشهد دائم الخطر يتطلب يقظة مستمرة. المناسبات العامة، من تشييع الجنود إلى الاحتفالات السنوية، جرى تحويلها إلى لحظات عرض سياسي تعبّر عن "التضحيات المستمرة" وتُعيد تثبيت شرعية القوة.

وفي موازاة ذلك، استُعيدت الامتيازات الاقتصادية والسياسية للمؤسسة العسكرية، بل واحتُفي بها علنًا باعتبارها إحدى علامات "تفوق النموذج الوطني". لم يعد ثمة حرج في تعيين الضباط السابقين محافظين أو وزراء أو رؤساء شركات عامة، بل جرى تقديمهم باعتبارهم النموذج الأمثل للمواطن الصالح، الكفء، المخلص، القادر على الإدارة في زمن الشك. وهذا التداخل التدريجي بين المجالين العسكري والمدني عزّز إعادة تشكيل الوعي السياسي، بحيث بدا وكأن المعايير العسكرية -الانضباط، التراتبية، الحسم- هي النمط الطبيعي للحكم الرشيد.

أما نخب المجتمع الأخرى، فقد انخرطت بدرجات متفاوتة في هذا المشروع. الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، مثلًا، عبّرت عن دعمها المباشر للسيسي منذ لحظة إعلان خارطة الطريق، حيث ظهر البابا تواضروس الثاني إلى جانبه في مشهد أراد أن يبعث برسالة واضحة: أنَّ النظام الجديد أكثر ضمانًا للأقليات من أي مشروع إسلامي. ولم تكن الرسالة موجهة فقط إلى الداخل، بل إلى المجتمع الدولي أيضًا، ضمن سردية "رجل الدولة الحامي" مقابل "الفوضى الأيديولوجية".

الأزهر، بدوره، لم يتخذ موقفًا معارضًا لما جرى، رغم أنَّ قمع الإسلاميين كان يفترض أن يثير تحفّظًا مؤسسيًّا. لكنه التزم الحذر، واكتفى بالمشاركة في حملات التوعية ضد "التطرف الفكري"، مؤكدًا بذلك موقعه كمؤسسة دينية مندمجة في التصور العام للأمن الوطني، حتى وإن أبدى بعض رموزه ملاحظات جزئية على الأداء.

رجال الأعمال الذين فقدوا نفوذهم خلال عهد مرسي، بدورهم، وجدوا في النظام الجديد فرصة لاستعادة مواقعهم، فشاركوا في تمويل إعلام موالٍ، وفي دعم حملات التأييد، ونالوا مقابل ذلك عقودًا في مشاريع الدولة. بعضهم ذهب إلى أبعد من ذلك، وساهم في بناء صورة رمزية حول شخصية السيسي، من خلال منتجات تُجسّد "القائد الضرورة" – شوكولاتة مطبوعة بصورته، ملصقات تمتلئ بها الشوارع، وصفات في الصحف تُقاربه بالبطل الأسطوري: درعه من فولاذ، وريشه من طمأنينة، وعيونه يقظة لا تنام.

هذا التمجيد الشخصي، الذي يعيد إلى الأذهان رمزية عبد الناصر في الخمسينيات، لم يكن مجرد نزعة عاطفية، بل امتداد عضوي للخطاب الأمني: إذ لا يمكن الدفاع عن الوطن في منطق هذه السردية إلا من خلال الزعيم – ليس بوصفه موظفًا عموميًّا، بل كرمز وجودي للنجاة والاستقرار.

السلطة، الهوية، والعواقب

مع نهاية الولاية الأولى للسيسي في عام 2018، كان المشهد السياسي في مصر قد أعيدت صياغته بصورة جذرية، وفق سرديات أمنية لم تكن مجرد غطاء خطابي، بل أصبحت البنية التحتية التي تنظم علاقة الدولة بالمجتمع، وتحدد حدود الفعل السياسي. تقدم هذه التجربة تطبيقًا واضحًا لنظرية "تسييس الأمن"، أي استخدام تصور ما كخطر وجودي لتبرير استثنائية دائمة في الحكم، وتوسيع نطاق السلطة التنفيذية بلا مساءلة. وفي الحالة المصرية، لم يقتصر هذا التسييس على التمرد في سيناء، بل شمل كل مظاهر الفعل العام التي يُفترض أن تكون طبيعية في أي نظام تعددي: من الاحتجاجات إلى منظمات المجتمع المدني، ومن حرية الإعلام إلى المشاركة الحزبية. جميعها أُدرجت ضمن شبكة من "التهديدات المركّبة"، ما مكّن النظام من اتخاذ إجراءات يصعب تمريرها في سياق سياسي عادي.

النتيجة كانت تعميق الاستبداد، لكن هذه المرة دون الحاجة إلى الاستعارة من الماضي. فبعكس مبارك، الذي كان يضبط المجال العام بدرجة من البراغماتية، تاركًا هامشًا محدودًا للنقد ما دام لم يهدد قواعد اللعبة، فإنَّ الخطاب السائد في عهد السيسي لم يعترف بأي تمايز داخل المعارضة. منطق السلطة بات يقوم على الاستباق: كل مساحة غير مغلقة قد تُستغل من قبل "العدو"، وبالتالي، من الأفضل إغلاقها مسبقًا.

وقد انعكس ذلك على البنية الواقعية للسياسة في مصر. فبدءًا من 2014، دخلت البلاد في مرحلة ما يمكن تسميته بالاختفاء التدريجي للمعارضة الجادة. الأحزاب التي كانت تصف نفسها بالليبرالية أو اليسارية، وشاركت في المطالبة بإقصاء الإخوان، وجدت نفسها لاحقًا أمام سلطة لا تسمح حتى بتمثيل رمزي لمواقف مغايرة. الحركات الشبابية التي كانت في قلب ثورة يناير، مثل "6 إبريل"، صُنّفت لاحقًا كجماعات إرهابية، ودُفع قادتها إمّا إلى السجن أو المنفى. الشوارع التي كانت يومًا ما تنبض بهتافات الغضب، أُفرغت قسريًّا، إذ لم يعد الاحتجاج ممكنًا من دون ملاحقة، ولا حتى التجمع، بعدما باتت القوانين تُساوي بين التجمهر غير المصرّح به والاعتداء على الدولة.

المجال الإعلامي، الذي كان في السابق أكثر مرونة في التعبير، تم تضييقه بشكل ممنهج. مئات المواقع الإخبارية والحقوقية حُجبت تحت مسمى الأمن القومي، وتم ضبط الفضاء الإلكتروني بحيث تحوّل إلى مجال مراقَب، يعمل فيه المستخدمون تحت تهديد دائم بالملاحقة القانونية. لم تعد الرقابة تقتصر على المؤسسات، بل امتدت إلى الفرد نفسه، الذي صار مطالبًا بمراقبة ذاته باستمرار، في ظل خطاب عام يربط بين المعارضة والخيانة، وبين النقد والانحياز إلى "الطرف الآخر".

وبينما كانت السردية الرسمية تبني جدارًا من الشك حول كل من يختلف، كانت العلاقة بين المدني والعسكري تُعاد هيكلتها بطريقة لا تترك مجالًا للغموض. لم يعد الجيش مجرّد مؤسّسة سيادية مستقلة، بل بات في صميم الحكم، بل فوقه. في 2019، تم تمرير تعديلات دستورية من خلال استفتاء شكلي، صاغت وضع القوات المسلحة كـ "حامية للدستور والديموقراطية"، وهي صيغة فضفاضة تمنح المؤسسة العسكرية الحق في التدخل السياسي متى رأت أنَّ التوازن الوطني مهدد.

كما جرى تمديد فترة حكم السيسي، بما يسمح ببقائه حتى عام 2030، مما ثبّت منطق الحكم الشخصي في سياق دستوري مفتعل. هذه التعديلات، وما رافقها من حملات إعلامية تعبّوية، لم تكن مجرد تحديث تقني لقواعد النظام، بل تجسيدًا واضحًا لكيفية استثمار الخطاب الأمني من أجل إعادة تشكيل المشروعية على أسس أحادية.

وما يلفت الانتباه في هذا السياق، أنَّ سردية الاستقرار مقابل الفوضى لم تكن موجهة فقط للجمهور المحلي، بل كانت أيضًا أداة فعّالة في التواصل مع الخارج. فقد نجح النظام، بدرجات متفاوتة، في إقناع جزء كبير من المواطنين، المتعبين من سنوات ما بعد الثورة، بأنَّ البديل عن الوضع القائم هو انهيار الدولة. الإشارة المتكررة إلى ما جرى في سوريا أو ليبيا أو اليمن أصبحت حاضرة في كل خطاب: ليست فقط كتحذير، بل كتبرير للاستمرار، وكأن الخيار الوحيد الممكن هو استمرار القيادة الحالية أو الانزلاق في الهاوية.

غير أنَّ هذا المنطق الأمني الكلي ليس بلا ثمن، ولا يخلو من مفارقات بنيوية. إذ إنَّ التعامل مع كل معارضة كتهديد وجودي يُنتج، على المدى الطويل، حالة من الانسداد السياسي والأخلاقي. في سيناء، مثلًا، أدت سنوات من العمليات العسكرية غير الشفافة إلى تقويض العلاقة مع المجتمعات المحلية، وأنتجت سياقًا أكثر هشاشة مما كان قبل. فبدلًا من استراتيجية تُراكم الثقة، طُبّقت مقاربة أمنية صرفه، تعتمد على القمع دون مرافقة تنموية حقيقية. وقد أشار بعض المحللين -وحتى بعض الأصوات من داخل المؤسسة- إلى أنَّ هذه السياسة فشلت في كسب القلوب والعقول، رغم ما تحققه أحيانًا من نجاحات ميدانية محدودة.

المشكلة ذاتها تتكرّر على مستوى العلاقة مع الإسلاميين. فإقصاء كل الطيف الإسلامي يعني عمليًّا إلغاء كل نوافذ التعبير السياسي غير العنيف. هذا الفراغ لا يُبقي إلا على خيارين: التطرف أو الصمت، وكلاهما لا يبشّر باستقرار طويل المدى. فالهوية الوطنية التي يُعاد بناؤها على أسس إقصائية، تستبعد فئات كبيرة من المواطنين وتصنّفهم كأعداء محتملين، تظل في جوهرها هشّة. لا يمكن لمجتمع أن يبقى معبأ ضد ذاته إلى ما لا نهاية.

إنَّ المعركة الحقيقية التي كسبها النظام كانت في الداخل: إسكات كل معارضة علنية تقريبًا، وإحكام السيطرة على المجال العام بما يشبه الضغط المستمر على صمام انفجار.

دوليًّا، استطاعت سردية "محاربة الإرهاب" أن تمنح النظام هوامش مناورة واسعة. فعلى الرغم من الانتقادات الحقوقية المتكررة، فإنَّ التحالفات الأمنية والصفقات الاقتصادية ظلّت مستمرة، بل وتعزّزت. الولايات المتحدة، تحت إدارة ترامب، قدمت دعمًا واضحًا، بلغ حد الإشادة المباشرة بشخص السيسي، بينما اختارت دول أوروبية مثل فرنسا وألمانيا العمل وفق منطق "الاستقرار أولًا"، موقّعة على صفقات تسليح ضخمة، مبرّرة ذلك بالدور المصري في ضبط الهجرة ومكافحة التطرف في شرق المتوسط.

كما وظّف النظام أدواته الدبلوماسية لتقديم نفسه وسيطًا ضروريًّا في قضايا إقليمية معقّدة، من الوساطة بين الفصائل الفلسطينية إلى إدارة التهدئة في غزة. وفي المحافل الدولية، ظهر الخطاب المصري مزدوجًا: من جهة، التزام معلن بمحاربة الإرهاب؛ ومن جهة أخرى، تأكيد نظري على احترام الحقوق، رغم أنَّ الممارسة اليومية تنقض هذا الادعاء.

بذلك، باتت مصر تُقدَّم خارجيًّا كفاعل ضروري في معادلة الاستقرار الإقليمي، حتى وإن كان الثمن باهظًا على المستوى الداخلي. فبينما يرى المراقبون الحقوقيون تناقضًا صارخًا بين الخطاب والممارسة، تجد بعض العواصم الغربية في النظام المصري شريكًا لا يمكن الاستغناء عنه. وكما لخص أحدهم الأمر: مصر تُحارب الإرهاب، نعم، لكن التعريف المستخدم للإرهاب يشمل المعارضين السلميين، والصحفيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، جميعهم ضمن خريطة أمنية لا تحتمل المراجعة.

ثمن الأمن

خلال عقد واحد فقط، أكملت مصر دورة شبه كاملة في سردياتها الأمنية، لكنها لم تعُد إلى نقطة البداية، بل انزلقت إلى ما يمكن وصفه بنسخة أكثر تطرفًا، وأشد إحكامًا. فقبل 2011، كان نظام مبارك يؤسّس سلطته على سردية خوف صامتة: أنَّ سقوطه سيقود حتمًا إلى انهيار الدولة أو هيمنة مشروع ديني شمولي. ظلّ المصريون آنذاك خاضعين لقانون الطوارئ، يتعايشون مع القيود باسم الاستقرار، بينما تمكّنت قلة من الشجعان من زعزعة هذا المنطق، ومن فتح نافذة قصيرة على أفق آخر. لكن تلك النافذة، التي اتسعت للحظة بين 2011 و2013، أُغلقت بعنف بعد الانقلاب، لا على يد عودة الخطاب الأمني القديم فحسب، بل من خلال سردية جديدة توسّعت وأُعيد إنتاجها كمنظومة شاملة، تُغلق الخيال السياسي على مفردات الأمن فقط.

منذ ذلك الحين، أصبح "التهديد الوجودي" محور كل شيء: خطاب متكرّر، لا ينفصل عن أي حوار أو قرار، تسلّل إلى الفصول الدراسية، ونشرات الأخبار، والمنابر الدينية، والبيانات التشريعية. الدولة لا تُصوّر نفسها كجهة تدير الشأن العام، بل ككيان محاصر، في حاجة دائمة إلى تعبئة كاملة. في هذا التصوّر، لا يُنظر إلى إطلاق النار على المتظاهرين، أو إصدار أحكام جماعية بالإعدام، كاستثناء قانوني، بل كضرورة وطنية تحمي المجتمع من الانهيار. وهكذا، غابت الأسئلة عن التناسب والعدالة، لتحلّ محلها أسطورة الأمن التي تعيد تعريف الفعل السياسي كله.

وفي ظل هذا الخيال، تحوّلت مؤسسات الإعلام إلى أبواق تكرّر أنَّ من قُتلوا أو سُجنوا هم "أعداء الشعب"، بينما انسحب كثير من المواطنين إلى موقف بين التبني الحذر أو القبول المتعب، مفضّلين هذا "الوضع الطبيعي الجديد" على فوضى لا أحد يريد استحضارها مجددًا. ولكن، خلف هذه الواجهة الصلبة، بدأت التصدّعات بالظهور، بصمت.

في الحقيقة إنَّ سردية الخوف، مهما بُنيت بإحكام، لا تستطيع وحدها مواجهة التحديات البنيوية التي تتعاظم عامًا بعد عام. بطالة بين الشباب، تضخم متسارع، اقتصاد يعاني تبعات الجائحة، واضطرابات في بعض المناطق لم تُحل بعد – كلها أزمات لا يمكن احتواؤها بخطاب تعبوي أو إجراءات قمعية. حين يُسجن مدوّن أو طبيب؛ فقط لأنَّه أشار إلى أزمة معيشية أو فشل في إدارة الصحة، فإنَّ الدولة قد تُسكت الصوت، لكنها لا تُزيل السبب.

هنا يتجلّى التناقض الداخلي في المقاربة الأمنية: كلما اتّسعت رقعتها، ضاقت فاعليتها. فأن تُبقي عشرات الآلاف في السجون، وتحظر الاحتجاج، وتُجفف المجال العام من أي تعددية، يعني أنّك تحكم فراغًا مطبقًا، لا مجتمعًا نابضًا. التاريخ الحديث مليء بالشواهد على هشاشة هذا النمط من الحكم. التماسك الظاهري قد يُخفي غليانًا لا يُرى، لكنه يتراكم.

أما الهوية الوطنية التي يجري تشكيلها حاليًّا -قومية شديدة الانغلاق، عسكرية في بنيتها، ترفض التنوع وتضيق بالنقاش- فهي ليست فقط محدودة الأفق، بل خطيرة من حيث قدرتها على إعادة إنتاج الاستبعاد والتوتر. مجتمع كالمجتمع المصري، متنوع في تكوينه، شاب في تركيبته، وغني بتقاليده وتاريخه، لا يمكن أن يُحكم بمنطق "القلعة". فحتى القلاع تسقط حين تُغلق أبوابها على أهلها.

وأنا أكتب هذه السطور، ما زالت المفارقة قائمة في عمق هذه السردية: إنَّ الأمن، كما يُصوَّر، يصبح هو نفسه مصدر التهديد، حين يُستَخدم لنفي التعدد، وإقصاء النقد، وتعطيل قنوات التعبير. لقد نجح النظام بالفعل في ضبط المجال العام، وتهدئة الهزات التي انطلقت ذات يوم من ميادين القاهرة والإسكندرية، لكنه فعل ذلك عبر تحويل كل اختلاف إلى خيانة، وكل معارضة إلى خطر، وكل مواطن إلى مَحل شبهة. وهذا قد يؤجل الانفجار، لكنه لا يمنعه.

في الواقع، إنَّ ما جرى بعد 2014 ليس مجرد ضبط أمني، بل إعادة هندسة للسياسة نفسها: إعادة ترتيب للشرعية، وإعادة تعريف للوطنية، وإعادة صياغة للمواطنة. لكن هذه الهندسة لا تنشئ تماسكًا فعليًّا، لأنَّها لا تسمح بالتعدد، ولا تعترف بالمساومة، ولا تبني على الاعتراف المتبادل بين الدولة والمجتمع. ما تُنتجه هو طاعة، لا انتماء؛ خضوع، لا ولاء؛ صمت، لا توافق.

وقد أثّر هذا الخيال في المستوى الدولي أيضًا. فالحلفاء التقليديون، الذين طالما تحدثوا عن الديموقراطية وحقوق الإنسان، عادوا إلى ما يُسمى بالواقعية السياسية. الدعم الأمريكي العلني في عهد ترامب، والمواقف الأوروبية المترددة، والصفقات العسكرية المستمرة، كلها أشارت إلى إعادة تعريف الأمن نفسه على مستوى الخطاب الدولي: الأمن بوصفه استقرارًا، لا عدالة؛ بوصفه منعًا للفوضى، لا تمكينًا للمجتمع.

ولم يكن من الصعب على النظام أن يدمج نفسه في هذا الإطار. من الوساطة في غزة، إلى ملفات الهجرة، إلى خطابات مكافحة الإرهاب في المنتديات الدولية، أعادت مصر تقديم نفسها كركيزة إقليمية لا غنى عنها، حتى وإن كان الثمن الداخلي فادحًا. وبينما تُرفع تقارير الانتهاكات، وتصدر الإدانات الحقوقية، يبقى المعيار الحاسم في دوائر القرار هو القدرة على ضبط الإقليم، لا على تمثيل الشعب.

هكذا، تمكّنت السردية الأمنية من إعادة تعريف السياسة، لا بوصفها مجالًا للنقاش والمساءلة، بل كمعركة دائمة مع "الخطر الكامن". ومع مرور الوقت، بدأت الدولة تُقنِع نفسها -وربما جزءًا من مواطنيها- بأنَّ من يملك السرد، يملك الدولة.

لكن السؤال يظل مفتوحًا: هل يمكن لهذا النمط من الحكم أن يستمر إلى الأبد؟ التسييس الأمني، بطبيعته، يستنزف أدواته مع الوقت. فالخوف لا يصنع مشروعًا، والمراقبة لا تنتج انتماءً، والقمع لا يمنع الأزمات، بل يراكمها. مصر اليوم قد تبدو مستقرة على السطح، لكنها تعيش في ظل صمت مشحون، يغلي تحته كل ما لم يُحَل.

إنَّ سردية الأمن، التي أعادت إنتاج نفسها بقوة بعد 2013، نجحت في إخماد طموحات كانت مشروعة، لكنها لم تُنهِها. التحدي الحقيقي لم يعد في استدعاء الماضي، بل في إعادة بناء الحاضر – بكلمات أخرى، في إعادة السرد. فحين يتمكّن المصريون من سرد مستقبلهم بلغة الحرية والمساءلة، لا بلغة الخوف، يمكن أن تبدأ دورة جديدة، لا تعود إلى نقطة الصفر، بل تتجاوزها.